خلال اجتماعه بممثلي الفصائل في ظل مقاطعة كاملة من «فتح»

هنية يعلن ان الباب مفتوح لتشكيل حكومة ائتلاف وطني.. ودعوات لحوار داخلي ووضع خطة انقاذ

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تشهد الساحة السياسية الفلسطينية تحركات لعقد حوار وطني شامل، ووضع خطة انقاذ وطني لمواجهة الحصار الامريكي الاوروبي الاسرائيلي، وفي هذا الاطار اجتمع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية امس بممثلين عن الفصائل الفلسطينية في ظل غياب حركة فتح التي لم يحضر أي من ممثليها الاجتماع.

وبحث هنية مع ممثلي الفصائل الوطنية والاسلامية في مكتبه بمدينة غزة الاوضاع السياسية والاقتصادية الفلسطينية في ظل الحصار المفروض على الحكومة الجديدة بقيادة حماس.

واعلن هنية امام قادة الفصائل ان «باب الحوار ما زال مفتوحا حتى في موضوع تشكيل حكومة ائتلاف وطني».

وقال الناطق باسم الحكومة غازي حمد ان هنية ناقش مجددا مع القوى الوطنية والاسلامية الفلسطينية فكرة تشكيل حكومة ائتلاف وطني في محاولة لاخراج حكومته من الأزمة الناتجة عن قطع المساعدات الدولية المباشرة.

كما ناقش المجتمعون عمليات اطلاق صواريخ على الاراضي الاسرائيلية التي ردت عليها الدولة العبرية بعمليات قصف مركزة.

وقال حمد عقب الاجتماع «اكدنا على ان باب الحوار ما زال مفتوحا حتى في قضية موضوع تشكيل حكومة ائتلاف وطني»، مضيفا «ان هذه القضية واردة (..) لكن الامر يحتاج الى حوار بين الفصائل الفلسطينية من اجل ان نتوصل الى صيغة يتم الاتفاق عليها من قبل الجميع».

وقال حمد للصحافيين ان هناك حالة ازمة وحالة حصار وليس هناك مكان لاحد ليجلس في مقاعد المتفرجين. مشيرا الى ان حماس تريد ان تضم الى جانبها اكبر عدد ممكن من الاطراف لبناء وحدة اكبر.

وعن سبب مقاطعة حركة فتح للاجتماع، قال أبو علي شاهين عضو المجلس الثوري لحركة فتح في اتصال هاتفي مع وكالة أنباء رامتان المحلية «لاينفع أن يفضحني في زفة ويصالحني في جلسة»، وذلك في إشارة الى خطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية يوم الجمعة الماضي والذي انتقد فيه بشدة الضغوط الداخلية والخارجية على الحكومة بما فيها المراسيم الرئاسية وحملة التحريض على حكومته.

ومن جهته دعا الناطق باسم حركة «فتح»، أحمد عبد الرحمن، حركة حماس إلى حوار عقلاني مسؤول يجنب الشعب الفلسطيني أزمة خانقة وعزلة بدأت تضيق، وحصاراً غير مسبوق.

وقال عبد الرحمن في تصريحات صحافية «الهدف هو الخروج من هذا التخبط وهذه العشوائية التي لمسناها يوم الجمعة من خلال رجال مسؤولين في مجلس الوزراء، فنحن لسنا بحاجة إلى هذا القفز فوق السطوح العالية والتهديد بالزرقاوي (ابو مصعب الزرقاوي) وغير الزرقاوي وكيل الاتهامات للسيد الرئيس».

وأضاف «نحن بحاجة إلى جلسة عقلانية مسؤولة مع إخوتنا في حركة حماس. فنحن نريد لهم أن ينجحوا إلا أن شرط النجاح بأيديهم هم، فالرئيس محمود عباس قدم لهم كل ما يستطيع تقديمه من مساعدة.

وقال عبد الرحمن «الأزمة إذن هي أزمة سياسية، وعلى حماس أن تميز بين برنامجها كحركة معارضة وبين البرنامج الوطني الذي يجمع عليه الشعب الفلسطيني»، وأضاف «بدون الالتزام بالبرنامج الوطني والاتفاقات التي وقعت خلال عشر سنوات ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، بصراحة لا أرى أن هناك أملاً لطرق الأبواب المغلقة في وجه الحكومة بل وفي وجه الشعب الفلسطيني، وفي الواقع لا يجوز إلقاء اللوم على أحد ولا يجوز توجيه الاتهامات جزافاً هنا وهناك، فالمسألة ليست تعيين ضابط أو وكيل أو المسؤولية عن معبر أو غير ذلك، إنها مسألة سياسية في جوهرها، وعلى حركة حماس مراجعة سريعة لهذه الحالة، دون ذلك فإن الأزمة ستتفاقم أكثر وأكثر، ولن يكون الملام هو الرئيس أو حركة فتح».

من جهته اعلن النائب الفلسطيني عن كتلة «بديل» البرلمانية بسام الصالحي ان الكتلة ستطرح عقد لقاء خلال الساعات القادمة مع كافة القوى الفلسطينية لوضع خطة انقاذ وطني لمواجهة العزلة الدولية المفروضة على الحكومة الفلسطينية والوضع الاقتصادي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الذي كافح من اجل نيل حقوقه المشروعة.

واشار الصالحي الى ان هناك خطرا يتنامى بين مؤسسة الرئاسة والحكومة وقد تصل الى ازمة ثقة الامر الذي يؤدي الى الشلل الكامل داخل المؤسستين، مطالبا باعطاء فرصة للحكومة، رافضا تحميلها مسؤولية الازمة المالية الخانقة التي تواجهها الان.

وحذر الصالحي من ان تنامي أزمة الثقة بين مؤسسة الرئاسة والحكومة الفلسطينية سيؤدي إلى انهيار الاستقرار في النظام السياسي ويؤدي الى شلل كامل.

وقال الصالحي في تصريحات لاذاعة «صوت فلسطين» إن هناك خطرا جديا يكمن في التنازع بين مؤسسة الرئاسة والحكومة، وذلك سيؤدي لانهيار الاستقرار في النظام السياسي الفلسطيني» مضيفا أن التصريحات التي أطلقت عمليا من جانب مسؤولين في كلا الطرفين تشير إلى تمادي أزمة الثقة بين هاتين المؤسستين.

وأكد الصالحي أن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين في الوقت الراهن ينذر بمخاطر كبيرة، موضحا أن كتلته في المجلس التشريعي ستقدم خلال الـ48 ساعة المقبلة مبادرة للدعوة للقاء إنقاذ وطني تشارك فيه كافة القوى الاساسية الفلسطينية لبحث المخاطر الراهنة خصوصا خطر تكريس العزلة ضد الشعب الفلسطيني. وقال الصالحي «نحن نتحدث عن خطة انقاذ وطني ولا نريد أن تجرنا فتح وحماس تحت حسابات ذاتية لكل منهما إلى الهاوية لان القضية أكبر من فتح وحماس وأكبر من هذا التنازع غير المبرر في الساحة الفلسطينية».

وقالت مصادر فلسطينية إن مساعي حثيثة يبذلها برلمانيون وشخصيات فلسطينية مستقلة لاطلاق جولة جديدة من الحوار بين الفصائل للتوصل إلى صيغة لتشكيل حكومة ائتلاف وطني بدلا من الحكومة الحالية.

وقال النائب المستقل زياد أبو عمرو في بيان صحافي «لا بد من إطلاق جولة جديدة من الحوار، من أجل تعزيز وحدة الموقف وتقوية الصف الداخلي في مواجهة التحديات والضغوط الشديدة التي تتعرض لها السلطة والحكومة والشعب الفلسطيني». وطالب النائب رئيس الحكومة بالموافقة على إطلاق جولة جديدة من الحوار الوطني.

وقال د.أبو عمرو عقب اللقاء الهام الذي جمعه امس الاول برئيس الحكومة إسماعيل هنية أنه بحث معه سبل تحقيق التوافق على برنامج وطني يسمح بمشاركة القوى السياسية الفلسطينية المختلفة من خلال تشكيل حكومة ائتلاف وطني تعمد إلى تعزيز التلاحم الوطني وتقوية الموقف الفلسطيني محلياً وإقليمياً ودولياً ومواجهة التحديات بأعلى درجات الصلابة والقوة.

وأوضح أن هنية ابلغه أنه والحكومة وحركة حماس لا يعترضون على إجراء هذا الحوار من حيث المبدأ لأن تعزيز الوحدة الوطنية وتعضيد الصف الداخلي من المبادئ الراسخة لحركة حماس والمرتكزات الأساسية للحكومة الفلسطينية واعداً بدراسة المطلب من جميع جوانبه والبحث في التوقيت المناسب والآليات اللازمة لإنجاح هذا الحوار المقترح.

وأكد أنه على قناعة بأن الحكومة وحركة حماس ورئيس الوزراء شخصياً لديهم الاستعداد لإطلاق جولة جديدة من الحوار الجاد بهدف تحقيق أعلى درجات الوحدة الوطنية لا سيما أن رئيس الوزراء كان قد عبر عن دعمه لهذا التوجه في البيان الذي ألقاه لنيل الثقة من المجلس التشريعي عند تشكيله وعرضه للحكومة . وأضاف النائب أبو عمرو أن لدى الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية جمعاء نفس الاستعداد للدخول في حوار وطني شامل، مؤكداً على أن الجميع يضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار، وأعرب عن اعتقاده بأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيساند وسيدعم هذا التوجه الوطني الذي سيشكل حلاً للتحديات الماثلة وانفراجاً للضغوط القائمة، وذكر أبو عمرو أن اللجنة السياسية في المجلس التشريعي ستدعو في تقريرها الذي سترفعه للمجلس إلى إطلاق حوار وطني شامل، مشيراً إلى أنه سيطرح هذا الاقتراح على لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية التي تضم ممثلين عن مختلف القوى السياسية الفلسطينية من اجل تبنيه والسعي لاعتماده من مختلف الفصائل على الساحة الفلسطينية.

بعد اقتحام مؤسسات رسمية واعتداءات على املاك عامة

8 اجنحة عسكرية من فصائل المقاومة تتعهد بمساندة الشرطة الفلسطينية لفرض القانون

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تعهدت 8 اجنحة مسلحة لفصائل المقاومة الفلسطينية بمساندة الشرطة الفلسطينية لفرض القانون في ظل تزايد الاعتداءات على الاملاك العامة واقتحام المقرات الرسمية من قبل بعض المسلحين.

وحذرت الأجنحة العسكرية بشدة كل من يحاول المساس بهيبة الشرطة الفلسطينية، متوعدة أيضاً كل المعتدين على الممتلكات العامة.

وقالت الأجنحة في بيان لها «إن الممتلكات العامة هي ملك لكل الشعب والتعدي عليها جريمة تستوجب العقاب ولا أحد فوق القانون ومن يخرق السفينة سنأخذ على يده بالقوة».

وجاء هذا البيان بعد يوم واحد من مساندة مجموعة مسلحة من كتائب القسام وكتائب الأقصى للشرطة فلسطينية في التصدي لمجموعة مسلحة حاولت سرقة ممتلكات عامة من الأراضي الفلسطينية المحررة في ما كان يعرف بمستوطنة «رفيح يام»، جنوب قطاع غزة.

واكدت الاجنحة المسلحة ان «أي ضابط أو جندي في الشرطة الفلسطينية يمثل السلطة ولن نسمح لأحد بالمساس بهيبتهم أو التعدي عليهم».

جاء ذلك في بيان مشترك حمل توقيع كل من كتائب الشهيد عز الدين القسام الذراع العسكرية لحركة حماس، وسرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي وألوية الناصر صلاح الدين الذراع العسكري للجان المقاومة الشعبية وكتائب شهداء الأقصى «القيادة المشتركة» وكتائب شهداء الأقصى فلسطين وصقور فتح وكتائب الشهيد أحمد أبو الريش وأربعتهم من التشكيلات العسكرية التابعة لحركة فتح بالإضافة الى كتائب الشهيد أبو علي مصطفى الذراع العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ودعت الاجنحة الثمانية في الإطار ذاته السلطة الفلسطينية بأخذ مسؤوليتها تجاه الممتلكات العامة والمناطق المحررة والعمل على حمايتها.

وتعرضت الأراضي المحررة من المستوطنات الإسرائيلية في الآونة الأخيرة لعمليات سرقة واعتداءات متكررة من قبل بعض المجموعات المسلحة الأمر الذي أثار غضب وسخط المواطنين وطالبوا السلطة والحكومة الجديدة بضرورة أخذ دورها في منع هذه الاعتداءات.

وقد استنكرت وزارة الداخلية الفلسطينية امس الاول اقدام بعض المسلحين على محاولة الاستيلاء على معدات وآليات زراعية كانت تتواجد في المناطق التي تم إخلاء المستوطنات منها قرب مدينة رفح جنوب قطاع غزة.

وكانت قوة من الشرطة تتمركز غرب رفح استوقفت مجموعة من المسلحين، كانوا يحاولون نقل معدات زراعية استولوا عليها، واندلعت مشادة كلامية بين الشرطة والمسلحين، بعد أن رفض المسلحون إعادة المعدات، ثم توتر الأمر ووصل لحد الاشتباك المسلح.

وبعد تبادل قصير لإطلاق النار، استخدمت خلاله الأسلحة الرشاشة، هرعت قوة كبيرة من أفراد الشرطة لمساندة زملائهم، حيث ازدادت الاشتباكات عنفاً، ما أدى إلى إصابة المواطنين، وإلحاق أضرار في عدد من السيارات.

وقد شوهد المسلحون عقب ذلك يفرون من مكان الاشتباك، بعد مشاهدتهم العشرات من الملثمين المسلحين من كتائب الشهيد عز الدين القسام الذراع المسلح لحركة حماس وكتائب الاقصى التابعة لحركة فتح يهرعون إلى المكان.

واقتحم عشرات المسلحين ممن ينتمون لأجهزة الأمن الفلسطينية امس الاول مقر المجلس التشريعي الفلسطيني بمدينة خانيونس جنوب قطاع غزة.

وقال شهود عيان ان عشرات المسلحين قاموا بإغلاق الشارع الرئيسي المؤدي الى المنطقة الشرقية من خانيونس، وقاموا باشعال الاطارات قبل أن يقوموا باقتحام مقر المجلس التشريعي في المدينة، احتجاجا على عدم صرف رواتبهم حتى الآن، وطالبوا موظفي المجلس اخلاء المقر، واعتلوا سطحه.

وقال المسلحون انهم يريدون صرف رواتبهم «أسوة بعناصر الذراع العسكري لحركة حماس، عز الدين القسام، الذين قامت حماس بصرف الرواتب لهم»، وأضافوا «جئنا لنقول اننا لانريد من حكومة حماس ان تعترف باسرائيل أو تقدم تنازلات ولكننا نريد أن نستلم رواتبنا لا علاقة لنا بالسياسة».

وطالب ناطق إعلامي بإسم عناصر الأجهزة الأمنية في محافظات جنوب قطاع غزة، رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية الوفاء بإلتزاماته تجاه أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة أفراد أجهزة الأمن الذين تتأخر عملية إستلام رواتبهم.

وأكد «أبو محمد» أن قيام عناصر الاجهزة الامنية باقتحام مقر المجلس التشريعي بخان يونس هي رسالة تحذيرية ليست الاخيرة، قائلا «سنصعد من خطواتنا، إذا تم تجاهل مطالبنا»، مشيراً إلى عزمهم تصعيد احتجاجاتهم بإغلاق الوزارات والمؤسسات الإدارية والشوارع الرئيسية، للضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم.

ووجه رسالة إلى رئيس الوزراء قال فيها «نحن أبناء الأجهزة الأمنية طالبنا كافة الحكومات السابقة والحالية بعدم التقصير في حقوقنا، وعليك الوفاء بإلتزاماتك تجاه الشعب الذي يتعرض إلى القهر والجوع». وأكد أبو محمد رفض أبناء الأجهزة كافة أشكال الفلتان الأمني، والضغوطات الدولية الممارسة على الشعب الفلسطيني، مضيفاً «ولكن على الحكومة أيضاً مراعاة أوضاعنا، فأطفالنا ينتظرون لقمة العيش منا»، مشيراً إلى أن عائلات الشهداء والأسرى تعتمد على الرواتب وجميعها مهددة بالضياع.

ومن جهته عقب الناطق باسم وزارة الداخلية الفلسطينية على حادثة اقتحام بعض المسلحين لمقر المجلس التشريعي في مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، بالقول «من يمتلك القدرة على التخريب والتكسير فليذهب لمواجهة الاحتلال فهو السبب في كل ما نعانيه من حصار واغلاقات وتأخر في الرواتب وليس مؤسساتنا ومقراتنا».

اسرائيل تقرر حصر التعامل مع الفلسطينيين عن طريق «الشاباك»

منظمة التحرير تطالب عنان بفتح حوار مع الحكومة الفلسطينية

رام الله ـ «القدس العربي» من وليد عوض:

فيما طالبت منظمة التحرير الفلسطينية الامين العام للامم المتحدة بفتح حوار مباشر مع الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية حماس، ابلغت سلطات الاحتلال الاسرائيلي السلطة الوطنية بان التعامل مع الفلسطينيين يتم فقط من خلال جهاز الشاباك الاسرائيلي.

وذكرت مصادر فلسطينية مطلعة امس أن سلطات الاحتلال ابلغت السلطة الفلسطينية بالقرار الذي يعني ان التعامل معها بات فقط من الناحية الامنية في ظل مقاطعة رسمية للجهات الامنية الفلسطينية، وذلك الى جانب وقف اية اتصالات سياسية.

ومن الجدير بالذكر ان القرار الاسرائيلي يشمل مكتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس وجميع المسؤولين الفلسطينيين السابقين واللاحقين.

وحسب المصادر فان تعاملات الفلسطينيين ستتم مع اسرائيل من خلال جهاز الشاباك فقط.

ومن الجدير بالذكر ان جهاز الشاباك الاسرائيلي هو المسؤول عن تجنيد العملاء الفلسطينيين الذين ساهموا بشكل فعال في انجاح الكثير من العمليات الاسرائيلية ضد رجال المقاومة.

وجاء ذلك القرار الاسرائيلي فيما طالبت دائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بالتدخل لفتح باب الحوار مع الحكومة الفلسطينية الجديدة متمثلة بحركة «حماس» والتي تواجه ضغوطاً دولية للإعتراف باسرائيل.

ودعت المنظمة في بيان لها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لفتح باب الحوار مع الحكومة الفلسطينية على أساس برنامج منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وأعربت المنظمة عن أسفها واستهجانها من موقف الأمم المتحدة الأخير القاضي بوقف الاتصالات مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، واعتبرته خطوة في سياق الحملة التي تقودها حكومة الإحتلال وإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش ضد الشعب الفلسطيني والتي تشكل انحيازا للاحتلال الاسرائيلي. وأكدت الدائرة في رسالتها التي وجهتها للأمين العام للأمم المتحدة على أن العقوبات المفروضة على الشعب الفلسطيني غير عادلة وغير إنسانية وشأنها أن تعمق الحقد والكراهية لإسرائيل والغرب، بين صفوف الشعب الفلسطيني والعربي على حد سواء.

وطالبت الدائرة المؤسسات الدولية بانتهاج سياسة متوازنة وحيادية، ضمن اللجنة الرباعية، توجهها الحكمة والأخلاق لتخفيف الحصار والضغط عن الشعب الفلسطيني.

وفي سياق متصل، جدّدت جامعة الدول العربية مساء أمس الاول نداءها إلى المواطنين العرب والمؤسسات والجمعيات الأهلية العربية، لتقديم المعونات والتبرّعات دعماً لصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة المصاعب والأضرار التي لحقت باقتصاده وحياته جرّاء استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسّفية.

وأعلنت الأمانة العامة للجامعة، في بيان صحافي أنها خصّصت لهذا الغرض حسابين أولهما لدى بنكً مصر الدولي، وثانيهما لدى بنك القاهرة فرع الجامعة.

وأشار البيان إلى أن هذا التحرك، يأتي من جانب الأمانة العامة للجامعة تفعيلاً للقرار رقم 337 الصادرعن القمة العربية الثامنة عشرة في الخرطوم، والذي ينصّ على دعوة المواطنين العرب والمؤسسات والجمعيات الأهلية العربية إلى مواصلة تقديم دعمها لصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة السياسات والممارسات التعسفية والتدميرية الإسرائيلية والطلب من الأمانة العامة للجامعة الاستمرار في فتح حسابات لهذا الغرض.

---

650 الف فلسطيني تعرضوا للاعتقال منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967

المجلس التشريعي يناشد برلمانات العالم التدخل لاطلاق سراح 13 نائبا في سجون الاحتلال

في ظل حديث اسرائيلي عن امكانية اطلاق سراح البرغوثي مقابل افراج واشنطن عن الجاسوس بولارد

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني امس برلمانات العالم التدخل لاطلاق سراح 13 نائبا فلسطينيا في سجون الاحتلال، فيما تحدثت مصادر اسرائيلية متعددة عن امكانية اطلاق اسرائيل سراح النائب المعتقل مروان البرغوثي، أمين سر حركة «فتح» الذي صادفت امس الاحد الذكرى الرابعة لاعتقاله، مقابل افراج واشنطن عن الجاسوس الاسرائيلي جوناثان بولارد.

وقالت اذاعة الجيش الاسرائيلي امس ان اسرائيل قد تطلق سراح مروان البرغوثي اذا قررت واشنطن العفو عن جوناثان بولارد المحلل بالبحرية الامريكية الذي أدين بالتجسس لحساب تل ابيب في الثمانينيات.

واوضحت الاذاعة الاسرائيلية أن تل ابيب تعتزم طرح هذا الاقتراح على واشنطن بعد تنصيب ايهود اولمرت رئيسا للوزراء، ومحاولة اقناع الرئيس الامريكي جورج بوش به.

ويقضي البرغوثي خمسة أحكام بالسجن المؤبد في سجن اسرائيلي بتهمة التخطيط لهجمات نفذها مسلحون فلسطينيون ضد اسرائيل.

وكان البرغوثي قد دعا امام تعنت وفشل اتفاق اوسلو الى تبني رؤية سياسية تقوم على الجمع بين المقاومة والمفاوضات، وقال «اذا كان علينا ان نفاوض في ظل وجود الاحتلال فعلى اسرائيل ان تفاوض في ظل وجود المقاومة».

وقد مزق البرغوثي لائحة الاتهام، وتحولت جلسات محاكمته الى محاكمة للاحتلال. ووصف الياكيم روبنشتاين المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية النائب البرغوثي بأنه «ارهابي» من الدرجة الاولى موضحاً انه راجع ملفاته طوال ثلاثين عاماً ووجد انه من النوع الذي لا يتراجع ولذلك تتوجب محاكمته بلا رحمة وان يبقى في السجن حتى موته.

ومن جهته ناشد المجلس التشريعي الفلسطيني برلمانات العالم التدخل لإطلاق سراح 13 نائباً فلسطينيا، معتقلين في سجون الاحتلال، وعلى رأسهم البرغوثي.

وأكد المجلس في بيان له أن اختطاف النائب البرغوثي واعتقاله ومحاكمته أمام محكمة الاحتلال، انتهاك سافر للقانون الدولي، ومعاهدة جنيف الرابعة والاتفاقيات المبرمة، وهو بمثابة اعتداء صارخ على الديمقراطية والحرية والسلام، لكون البرغوثي نائباً منتخباً في المجلس، ويتمتع بالحصانة البرلمانية الكاملة، ومدافعاً قوياً عن السلام والحرية.

وتوجه المجلس بالتحية والتقدير إلى النائب البرغوثي وزملائه النواب الاثني عشر الأسرى في سجون الاحتلال، وإلى جميع الاسرى الفلسطينيين، داعياً إلى الوقوف إلى جانبهم ووضع قضيتهم على رأس سلم الأولويات، وتكثيف الجهود على الساحات المحلية والإقليمية والدولية، من أجل خلق حالة تضامنية واسعة، تقود إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية، وإجبارها على إطلاق سراحهم جميعاً، وفي مقدمتهم نواب المجلس التشريعي.

ودعت رئاسة المجلس التشريعي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والقوى المحبة للديمقراطية والسلام والحرية في المجتمع الدولي، إلى الوقوف إلى جانب العدل والديمقراطية والحرية، وممارسة كل أشكال الضغط على إسرائيل، وإجبارها على إطلاق سراح البرغوثي وزملائه وكافة أسرى الحرية، التي تحتفظ بهم إسرائيل رهائن في سجونها.

ويعقد المجلس التشريعي الفلسطيني اليوم جلسة خاصة بمناسبة «يوم الأسير الفلسطيني» الذي يصادف اليوم في السابع عشر من نيسان (أبريل) من كل عام.

وأورد بيان صحافي، أصدره المجلس، أن الجلسة سوف تناقش تقرير لجنتي التربية والقضايا الاجتماعية ولجنة الأسرى، حول المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كما تشهد الاراضي الفلسطينية مسيرات احتجاجية وفعاليات تضامنية مع الاسرى.

وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن 650 ألف فلسطيني تعرضوا للاعتقال منذ عام 1967 ، ولا زال أكثر من 9400 منهم رهن الاعتقال، وأن حوالي 40 ألف فلسطيني اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى الحالية.

واستعرض لؤي شبانة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحدث الإحصاءات حول الأسرى الفلسطينيين، موضحاً أن واحداً من بين كل أربعة فلسطينيين من عمر 10 سنوات فأكثر تعرض للاعتقال منذ عام 1967، ان الاسرى موزعون على قرابة 30 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، منهم 421 معتقلاً أمضوا أكثر من 10 أعوام في السجون الإسرائيلية، ومضى على اعتقال 7 منهم أكثر من 25 عاماً. وأضاف الجهاز في بيان له، أن 555 من المعتقلين تم اعتقالهم قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وما زالوا يقبعون داخل السجون الإسرائيلية، منهم 369 أسيراً تم اعتقالهم قبل اتفاقية أوسلو و186 أسيراً بعد الاتفاقية وقبل اندلاع انتفاضة الأقصى. وأشار رئيس الجهاز، إلى أن 4,000 مواطن اعتقلوا بعد إعلان التهدئة في نهاية شباط 2005، بالإضافة إلى مئات المواطنين والطلبة الذين يتم احتجازهم لساعات طويلة أو لبضعة أيام على الحواجز ونقاط التفتيش وفي مراكز التوقيف. وأوضح شبانة، أن 9,400 معتقل وأسير لا زالوا رهن الاعتقال في السجون والمعتقلات الإسرائيلية حتى شهر آذار من العام الحالي، منهم 86,6 % من الضفة الغربية، و7,2 % من قطاع غزة، بواقع 675 أسيراً، وبلغت نسبة الأسرى من القدس وأراضي الـ1948 والأسرى العرب نحو 6,2 % بواقع 582 أسيراً. وأشار شبانة، إلى وجود 810 معتقلين لم توجه ضدهم أي تهم بداعي ما يعرف بـ (الحكم الإداري)، إضافة إلى 3,908 معتقلين موقوفين بدون محاكمة حتى الآن. وتشير بيانات جهاز الإحصاء، إلى أن نحو 74 % من الأسرى هم من غير المتزوجين، و26 % منهم من المتزوجين. 183 شهيدا وأكد جهاز الإحصاء، أن 183 أسيراً فلسطينياً استشهدوا في السجون والمعتقلات الإسرائيلية منذ عام 1967، بسبب التعذيب أو القتل بعد الاعتقال أو الإهمال الطبي، 72 منهم قد استشهدوا نتيجة للقتل العمد بعد الاعتقال، و69 شهيداً سقطوا نتيجة ممارسات التعذيب داخل السجون والتحقيق الإسرائيلية، و42 شهيداً قد استشهدوا نتيجة للإهمال الطبي وعدم تلقي الرعاية الطبية المطلوبة، وكان آخرهم استشهد متأثراً بجراحه في سجون الاحتلال بعد اختطافه من سجن أريحا. وأوضح الجهاز، أن في الفترة ما بين 1967 وبداية الانتفاضة (28 أيلول ـ سبتمبر 2000)، بلغ عدد الشهداء من الأسرى 123 شهيداً، أي ما نسبته 67,2 % من إجمالي الشهداء من الأسرى، واستشهد 60 معتقلاً خلال انتفاضة الأقصى، منهم 48 أسيراً نتيجة القتل العمد والتصفية بعد الاعتقال. وفيما يتعلق بالأسيرات، أشار رئيس جهاز الإحصاء، إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام 1967 نحو 10,000 امرأة، منهن نحو 500 أسيرة خلال انتفاضة الأقصى، ولا تزال منهن 120 أسيرة رهن الاعتقال، ويشكلن 1,3 % من إجمالي عدد الأسرى، منهن 18 أسيرة ممن اعتقلن عام 2005، ومن بين الأسيرات 110 من محافظات الضفة الغربية، و 6 أسيرات من محافظة القدس، و 4 من محافظات قطاع غزة، من بينهن 5 أسيرات لم تتجاوز أعمارهن 18 عاماً، وأضاف رئيس الجهاز، أن من بين الأسيرات 16 أسيرة أم، يعشن مرارة السجن والحرمان من رعاية حوالي 60 ابن. الأطفال الأسرى وفيما يتعلق بالأسرى الأطفال، أكد الجهاز أن أكثر من 4,000 طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، وأن 330 طفلاً منهم لا زالوا في الأسر، بما يشكل 3,5 % من إجمالي عدد الأسرى، منهم 16 طفلاً من محافظة القدس، و 5 أطفال من قطاع غزة، والباقي 309من محافظات الضفة الغربية، منهم 69 طفلاً من محافظة نابلس، و 77 طفلاً من محافظة رام الله والبيرة، و 26 طفلاً من محافظة الخليل، و 36 طفلاً من محافظة جنين، و 57 طفلاً من محافظة بيت لحم. وأشار الجهاز، إلى وجود 70 طفلاً مريضاً من الأسرى، ويعانون أمراضاً مختلفة في ظل حرمانهم من الرعاية الصحية والعلاج المناسب. وأضاف الجهاز، أن هنالك قرابة 500 طفل من بين المعتقلين الذين تم اعتقالهم وهم أطفال، وتجاوز سنهم الآن 18 عاماً ولا يزالون في داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

عائلات الاسرى الفلسطينيين يتظاهرون في رام الله احياء ليوم الاسير

عباس يأمر بنقل صلاحيات المعابر الى الحكومة الفلسطينية

■ غزة ـ يو بي آي: أعلن مصدر مطلع في الرئاسة الفلسطينية امس أن الرئيس محمود عباس أصدر قرارا رسميا أمس الاول يقضي بنقل صلاحيات إدارة المعابر الفلسطينية من مؤسسة الرئاسة الى الحكومة الفلسطينية.

وقال المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه ليونايتد برس انترناشيونال إن «الدكتور رفيق الحسيني رئيس ديوان الرئاسة أبلغ الحكومة رسميا (امس الاول) بموافقة الرئيس على أن تتسلم الحكومة مسؤولية المعابر».

وأضاف المصدر ان الحسيني طالب الحكومة بتوفير ضمانات تكفل استمرار عمل المعابر بما يحفظ مصالح الشعب الفلسطيني.

وأكد على أن القرار جاء بناء على خطاب رئيس الحكومة إسماعيل هنية الجمعة الماضية والذي اتهم خلاله الرئيس محمود عباس بمصادرة صلاحيات الحكومة ومنها قرار تحويل إدارة المعابر الى مؤسسة الرئاسة.

وأشار المصدر إلى أن احتفاظ الرئيس بإدارة المعابر قد جاء بناء على توافق مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية في الجلسة الأخيرة التي جمعت بينهما في غزة للحفاظ على المعابر والشعب الفلسطيني، مؤكدا في الوقت ذاته على أن الرئيس عباس تفاجأ بتصريحات هنية الأخيرة الأمر الذي دفعه بإعادة مسؤولية المعابر إلى الحكومة.

وشدد المصدر على ان الرئاسة تنتظر من الحكومة أن تتسلم إدارة المعابر بعد قرار الرئيس الأخير.

الزهار يزور الرياض ضمن جولة عربية وخليجية

■ الرياض ـ اف ب: قال مصدر دبلوماسي فلسطيني في الرياض ان وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار سيزور المملكة العربية السعودية اليوم لاجراء مباحثات مع المسؤولين السعوديين تتركز على المساعدة المالية.

واوضح المصدر الذي طلب عدم كشف هويته «ان زيارة الزهار للسعودية ستستغرق يومين ويلتقي خلالها عددا من المسؤولين السعوديين».

وكان الزهار بدأ السبت في القاهرة اول جولة خارجية له منذ توليه منصبه الشهر الماضي بهدف كسر طوق العزلة المفروض على حكومة حماس ومحاولة الحصول على دعم مالي عربي لتعويض المعونات الغربية التي تم تعليقها والتي تزيد عن 500 مليون دولار شهريا.

وتعد السعودية من ابرز المانحين العرب للفلسطينيين.

من جهة اخرى اعلنت منظمة المؤتمر الاسلامي، ومقرها جدة، ان الزهار سيزور الاربعاء مقر المنظمة حيث سيلتقي الامين العام اكمل الدين احسان اوغلي.

واوضح بيان للمنظمة ان الجانبين سيبحثان «تطورات القضية الفلسطينية في ضوء تسلم حركة حماس مسؤولية الحكومة الفلسطينية».

وكان اوغلي استقبل في 14 اذار (مارس) الماضي رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل واكد له موقف المنظمة الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني مشددا على ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي وضرورة استمرار المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني داعيا حماس في الان نفسه الى التعامل بواقعية مع الضرورات السياسية الدولية للحفاظ على امن ومكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني.

وكان الزهار التقى الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى السبت في القاهرة وقال في تصريحات صحافية ان الجامعة العربية طلبت من الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس القبول بالمبادرة العربية.

وقال الزهار انه سينقل الطلب الى حكومته لبحث الامر.

ودعا الزهار الدول العربية الى الوفاء بوعودها بالدعم المالي للفلسطينيين.

وقال مصدر دبلوماسي فلسطيني انه من المتوقع ان يزور الزهار العاصمة الاردنية يوم الاربعاء المقبل في اطار جولة في المنطقة تشمل سورية والكويت والبحرين. ولم يتسن الاتصال بمسؤولين اردنيين ولكن صحفا يومية اردنية قالت ان الزهار سيجتمع مع كبار المسؤولين الاردنيين.

ايران تمنح حكومة حماس مساعدات بقيمة 50 مليون دولار

■ طهران ـ ا ف ب: اعلنت ايران امس انها ستمنح الحكومة الفلسطينية الجديدة مساعدات بقيمة 50 مليون دولار بعد قرار الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي تعليق مساعداتها للحكومة الفلسطينية.

واعلن وزير الخارجية الايراني منوشهر متقي «ان حكومة الجمهورية الاسلامية تدعو كافة الدول الى مساعدة الحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتعلن تخصيص مبلغ 50 مليون دولار لمساعدتهما».

وجاءت تصريحات متقي في ختام مؤتمر لنصرة الفلسطينيين ترعاه الجمهورية الاسلامية في طهران.

ودعا كبار المسؤولين اثناء المؤتمر الدول الاسلامية الى ملء الفراغ المالي الذي خلفه قرار الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي قطع المساعدات المالية عن الحكومة الفلسطينية. وقال متقي «اننا نحذر من انه اذا تم قطع المساعدات واذا استمر ذلك